هذا اللقاء ممكن، وهناك استعداد مبدئي لعقده في أي وقت» (**القبس**، الكويت، ٩ ـ ١٠/٩/١٩٨٩). وذكرت مصادر صحفية ان القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا، واللجنة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية في سوريا، قد اتخذتا قرارين «اعتبرا منعطفاً في العلاقة السورية ـ الفلسطينية، وقد تمثّلا في ضرورة فتح صفحة جديدة بين سوريا ومنظمة التحرير، وتصحيح العلاقة بين الطرفين، من خلال توجيه دعوة رسمية الى الرئيس ياسر عرفات، بوصفه رئيس دولة فلسطين لزيارة دمشق في أقرب وقت... [و] سوريا ستحاول، في اثناء زيارة عرفات، اقناعه بالتخلي عن دعم العماد ميشال عون، رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية؛ كما ستحاول التوسط بين المنظمة والفصائل الفلسطينية المتواجدة في دمشق، بغية اصلاح ذات البين واعادة اللحمة الكاملة للجسم الفلسطيني» (**المحرر**، باريس، العدد ٨٦، ٣٠/٩/١٩٨٩، ص ٨). وقال الرئيس عرفات، ان «العلاقات السورية ـ الفلسطينية عادية؛ لكننا فوجئنا بتطاول وزير الدفاع السوري على القيادة الفلسطينية، وذلك بعد المحاولة التي أُجريت لتطبيع العلاقات من قبل خدام والشرع في اللقاءات التي تمّت مع القيادة الفلسطينية في بلغراد. ولكن يبدو ان وزير الدفاع السوري هو صوت سيّده... [و] نرجو ان يتمكن الأخوة الجزائريون من اطلاق سراح أربعة آلاف سجين فلسطيني من ' فتح' ، هم في السجون السورية» (من مقابلة مع عرفات، **الحياة**، ٢٩/٩/١٩٨٩، ص ١١).

وتبقى مصر من أكثر الدول العربية اهتماماً بالموضوع الفلسطيني، الذي يشكل نقطة دائمة على جدول اهتمامات الرئيس المصري، حسني مبارك، الذي يربط، في عرضه للموضوع في المحافل الدولية، بين مركزية القضية الفلسطينية في مشكلة الشرق الاوسط وبين الاستقرار والتنمية في هذه المنطقة؛ ويدعو الى ايجاد حل سلمي لها من منظور عصر الوفاق الدولي الحالي. ففي كلمة في الجمعية العمومية للامم المتحدة، قال مبارك ان مشكلة الشرق الاوسط مرّت بتطورات عديدة، «وأبرزت مركزية القضية الفلسطينية، وأهمية التعامل معها من كل جوانبها، اذ كان المراد هو تحقيق مصالحة تاريخية شاملة بين العرب والاسرائيليين تضع حداً للحرب والصراع والدمار... وتجمع بينها مصلحة واحدة في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية لصالح كافة شعوب المنطقة. ومن هنا كان اصرارنا على ضرورة مشاركة الشعب الفلسطيني في جهود التسوية بشكل مباشر من طريق حوار فلسطيني ـ اسرائيلي، تؤيده كافة القوى المحبة للسلام، ويهدف الى تضييق الفجوة القائمة في المواقف واستكشاف الطريق الذي يؤدي الى اقتلاع الصراع من جذوره، على أساس تطبيق مبدأ ' الارض مقابل السلام' وتحقيق التعايش والتعاون بين جميع دول المنطقة... وان الظروف قد اصبحت الآن مهيّأة لبدء هذا الحوار دون شروط مسبقة... هذا الحوار لن يدور من فراغ، بل انه سوف يستند الى القرارات والمواقف التي توفر له الشرعية الدولية، وفي مقدمها قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني» (من كلمة مبارك في الامم المتحدة، **الاهرام**، ٣٠/٩/١٩٨٩، ص ٣).

وفي ضوء هذا الفهم المصري لمركزية الموضوع الفلسطيني، جاءت المبادرة المصرية الاخيرة لكسر الجمود السياسي، الذي أعقب مبادرة الحكومة الاسرائيلية في ١٤/٥/١٩٨٩، وانشغال الدول العربية بالموضوع اللبناني، ومراوحة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني دون تقدم، وتصاعد حدّة المواجهة بين الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والسلطات العسكرية الاسرائيلية؛ وقد حملت المبادرة اسم «النقاط العشر»، أو كما سمّاها الرئيس الفلسطيني «الاستفسارات العشر».

اسئلة تحوّلت الى مبادرة

في ١٤/٥/١٩٨٩، أقرّت حكومة اسرائيل تبنّي مبادرة لتسوية القضية الفلسطينية، كان قدّمها اسحق شامير الى الولايات المتحدة الاميركية، التي تبنّتها، واعتبرت مسألة اجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة موضوعاً مركزياً لتشكيل وفد فلسطيني يبحث مع اسرائيل في التسوية المرحلية التي طرحتها الخطة، ويمهّد للبحث في التسوية الدائمة التي أشارت اليها أيضاً. وقد اتسمت الخطة الاسرائيلية بالغموض، ممّا أثار جدلاً حول أهدافها داخل اسرائيل، وخارجها، وربط رئيس